











































































































































































































































































































































































































































































































































































































١٩٤٨، وموافقة المجتمع الدولي على هذه الجريمة، وذلك على الرغم من المعارضة الشديدة للكنيسة الكاثوليكية آنذاك، برئاسة الحبر الأعظم البابا بيوس الثاني عشر.

وقد جاء في كتاب المغني لابن قدامة<sup>(١)</sup> وفي تاريخ الطبري<sup>(٢)</sup>، أن نصارى بني تغلب طلبوا من الخليفة عمر بن الخطاب أن تؤخذ منهم الجزية باسم آخر، قائلين: خذ منا كما تأخذ من المسلمين. فاستجاب عمر لطلبهم، وأخذها باسم: الصدقة. لأن «العبرة في العقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني». وقد أمر الخليفة عمر بن الخطاب بأن تكون الجزية على أهل أذربيجان على قدر طاقتهم، فلا يظلموا ولا يرهقوا بتكليفهم ما لا يطيقون. ومن ساعد منهم المسلمين في قتال، رفعت عنه. أي أنه إذا تجند أهل الكتاب في صفوف المسلمين للدفاع عن الوطن سقطت الجزية عنهم بهذا التجنيد. ومن رسالة للخليفة الأموي: عمر بن عبد العزيز، الملقب بخامس الخلفاء الراشدين، إلى أحد ولاته: عدي بن أرطاة: «ضع الجزية على من أطاق حملها. وانظر من أهل الذمة قد كبرت سنّه وضعفت قوته وولّت عنه المكاسب، فاجر عليه من بيت مال المسلمين ما يصلحه». ويذكر البلاذري في كتابه: «فتوح البلدان»<sup>(٣)</sup>، أن حبيب بن مسلم الفهري، بعدما فتح مدينة أنطاكية التي نقض أهلها العهد مع المسلمين، غزا المناطق الجبلية من بلاد الشام القريبة من أنطاكية، حيث كان يسكنها الجراجمة المسيحيون. فلم يقاتله أهلها، ووقعوا معه في سنة ٩٨هـ اتفاقية صلح أمان، عاهدوه فيها أن

(١) ج ٩، ص ٣٣٥ - ٣٣٦.

(٢) ج ٤، ص ١٨٩.

(٣) طبعة بيروت، ص ٢١٧ - ٢٢٠.

يكونوا أعواناً للمسلمين، وعيوناً لهم، على شريطة ألا يؤخذوا بالجزية، وأن يعطوا نصيبهم من الغنائم. وبالرغم من أن الجراجمة لم يفوا بعهدهم، ونقضوه غير مرة، لم يؤخذوا بالجزية قط. وعندما ألزمهم عامل الشام في عهد الخليفة العباسي، الواثق بالله، بدفع الجزية، رفعوا الأمر إلى الواثق، فأمر بإسقاطها عنهم.

والجدير بالذكر، أنه جاء في كتاب الإسلام والصراعات الدينية<sup>(١)</sup> لمؤلفه حافظ عثمان، أنه بعد انهيار سلطان اليهود في الجزيرة العربية، «خفت بغضاء المسلمين، والأنصار منهم خاصة، لهم، وتغاضوا عن رجوع بعضهم إلى يثرب، ووقف النبي ﷺ مع اليهود الذين بكوا عبد الله بن أبي وعزى ابنه، وأوصى معاذ بن جبل بالألا يفتن اليهود عن يهوديتهم، ولم يفرض الجزية على يهود البحرين وإن ظلوا متمسكين بدين آبائهم...».

وقصارى القول: إن غاية جميع الأديان واحدة لأنها جميعها من عند الله الواحد، المحب، العدل، الرحيم، الغفور، السلام. وأن العدل، والسلام، إسمان من أسماء الله الحسنى في الإسلام. وقد شاء الله تعالى لخلقه التنوع في الدين، والخلق، والثقافة، والحضارة... الخ. ودعاهم في الوقت نفسه إلى التعارف والتعاون والتواؤم والرحمة والعمل الصالح... من أجل إحلال العدالة والسلام فيما بينهم، بدلاً من التنازع والتخاصم والتقاتل. فقد جاء في الآية الثالثة عشرة من سورة الحجرات: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾.

(١) الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤، ص ٦٥.

ولأنني كنت، وما زلت، أمقت التعصب في الدين، والظلم في السياسة، وأنقر من الرياء في الدين وغيره، وأحب العدل والسلام لجميع الناس، أينما كان، فقد كتبت بتاريخ ٢٦ تموز ١٩٩٥ في جريدة النهار اللبنانية، مقالة بعنوان: «الحاكم الكافر العادل أفضل عند الله من الحاكم المسلم الظالم»، بيّنت فيها وجوب توفر صفة العدل في الحاكم المسلم، ووجوب الثورة على الحاكم الظالم المستبد. وأن الله ينصر الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا ينصر الدولة انضالمة ولو كانت مسلمة. وأن التاريخ الإنساني يدلّ بصورة عامة على أن الدول كانت تصاب بالضعف والانحلال والزوال، عندما كان يدبّ الفساد في أخلاق ناسها، وقبل ذلك في أخلاق سلطانها وحكامها وموظفيها. وأتينا في لبنان، نرى العجائب في الإدارات ونسمع الغرائب عن الحكام والوزراء من على شاشات التلفزيونات ومن وراء المذياع. ونعلم علم اليقين بأن الفجور في السياسة، وكذلك الإدارة التي إصلاحها ممنوع، ليس له مثيل ولا نظير في أرض الله كلها. وأن طلاب المناصب من ذوي الموبيقات والشهوة إلى السلطة والمال والتحكم برقاب الناس، هم الذين يولون ويكرّمون، وأن عباد الله من الفقراء المسلمين والمسيحيين الأكفيا الأتقياء الشرفاء، هم أبعد ما يكونون عن سياسة الأمور وتدبير الأحوال. وأن دوام الحال على هكذا حال، من المحال. وقد أشرت إلى أن السلطان المغولي: هولاكو الذي اجتاحت بغداد في سنة ستمئة وست وخمسين هجرية [الموافق سنة ١٢٥٨م]، وقضى على الخلافة العباسية، دعا العلماء الفقهاء ذات يوم إلى مجلسه في «المستنصرية»، وطرح عليهم السؤال الآتي: أيهما أفضل: «السلطان الكافر العادل أم السلطان المسلم الجائر»؟ فأحجموا جميعهم عن الجواب، وارتسمت علامة الدهشة والحيرة على وجوههم. وكان

الفقيه الإمامي: رضي الدين علي بن طاووس، حاضراً هذا المجلس، فخط على ورقة كانت أمامه: السلطان الكافر العادل أفضل عند الله من السلطان المسلم الجائر، لأن السلطان المسلم الجائر، إسلامه لنفسه وجوره للناس جميعاً. والسلطان الكافر العادل، كفره لنفسه وعدله للناس جميعاً. وقرأ ذلك في المجلس. واستحسن جميع الفقهاء الحاضرين ما قاله ابن طاووس، ووافقوا عليه.

وقد جاء في كتاب: «الحسبة في الإسلام أو وظيفة الحكومة الإسلامية»<sup>(١)</sup> لمؤلفه: شيخ الإسلام، أحمد بن تيمية (٦٦١ - ٧٢٨هـ/ ١٢٦٣ - ١٣٢٨): «والجزء في الدنيا متفق عليه من أهل الأرض، فإن الناس لم يتنازعوا أن عاقبة الظلم وخيمة وعاقبة العدل كريمة، ولهذا يروى: «إن الله ينصر الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا ينصر الدولة الظالمة ولو كانت مؤمنة». كما جاء في كتاب: «أم القرى»<sup>(٢)</sup> لمؤلفه: الشيخ عبد الرحمن الكواكبي: «فإهمال الاهتمام بالدين قد جرّ المسلمين إلى ما هم عليه حتى خلت قلوبهم من الدين بالكلية، ولم يبق له عندهم أثر إلّا على رؤوس الألسن، ولا سيما عند بعض الأمراء... الذين ظواهر اعتقادهم وبواطنها تحكم عليهم بأنهم مشركون ولو شركاً خفياً من حيث لا يشعرون. فإذا أضيف إلى شركهم هذا ما هم عليه من الظلم والجور، يحكم عليهم الشرع والعقل بأن ملوك الأجانب أفضل منهم وأولى بحكم المسلمين لأنهم أقرب للعدل ولإقامة المصالح العامة، وأقدر على إعمار البلاد وترقية العباد، وهذه هي حكمة الله في نزع الملك، كما يقتضيه مفهوم: لا يهلك الله القرى، وأهلها مصلحون».

(١) مكتبة دار البيان، دمشق، ١٩٦٧، ص ٤.

(٢) مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، ١٩٨١م، ص ٥٩ - ٦٠.

## الخاتمة

لا شك في أن أحسن الكلام ما كان قليله يغني عن كثيره، ومعناه في ظاهر لفظه، لا تطويل فيه ممل، ولا إيجاز مخل، بعيداً من الاستكراه أو الغرابة، ومن كد التكلف وعناء التفهم. بيد أن موضوع الكتاب البالغ الأهمية، حالياً، في عالمنا العربي والإسلامي، يجعلني أعيد التأكيد على أمور سبق ذكرها على امتداد الكتاب، منها:

أولاً: إن الإسلام عند الله تعالى، واحد فقط، لا إسلامان: أحدهما سني، والآخر شيعي. فالتسني ليس ديناً، كما التشيع ليس بدين. نعم، ثمة إسلام واحد، ومذاهب فقهية اجتهادية سنية وشيعية. والإسلام الواحد يشمل جميع هذه المذاهب، لأنه أعم منها كلها، وهي أخص منه جميعها، لأنها كلها تؤمن إيماناً تاماً: برب واحد، ونبي واحد، وقرآن واحد، وسنة واحدة.

ثانياً: إن أحكام الإسلام كما جاءت في القرآن الكريم والسنة النبوية، هي أحكام واقعية ثابتة عند الله، لا تختلف باختلاف العلم أو الجهل بها. أما المذهب فهو كناية عن فهم صاحبه الفقهي للإسلام أو لبعض أحكامه. فإذا كان رأيه مماثلاً لحكم الله تعالى كان صواباً، وإلا كان خطأ يعذر عليه، إذا كان قد أفرغ وسعه في البحث لمعرفة الدليل على رأيه؛ وعليه أن يعدل عن رأيه متى تبين له خطؤه.

ثالثاً: إن أي مذهب من المذاهب: سنية كانت أم شيعية، لا يجوز له أن ينكر المذهب الآخر أو ينفي الصفة الفقهية الاجتهادية الدينية عنه. والملاحظ أن كل مذهب من هذه المذاهب ينفرد برأي لا يقره أي من المذاهب الأخرى. فالمذهب الجعفري الشيعي يرى أن البنت ترث كل الثروة مع عدم وجود الولد الذكر. والإمام أبو حنيفة النعمان صاحب المذهب الحنفي، يرى أن الصلاة تصح بغير قراءة الفاتحة. والإمام مالك صاحب المذهب المالكي، يرى أن المرأة الحامل إذا بلغ حملها ستة أشهر فلا يجوز لها التصرف فيما زاد عن الثلث من مالها. والإمام أحمد بن حنبل صاحب المذهب الحنبلي، يرى أن من تزوج امرأة وشرط لها في عقد الزواج ألا يتزوج عليها يلزمه الوفاء بالشرط. والإمام الشافعي صاحب المذهب الشافعي، يرى بأن شرط الخيار لا يصح في الإجارة. فكل رأي من هذه الآراء يخالفه الآراء الأربعة الأخرى، وبالرغم من ذلك، لا يجوز لأحد أن يدعي بأنها غير صحيحة، لأنها كلها اجتهادات مستندة إلى الإسلام: قرآناً وسنة. ولذا، فإن التعصب لمذهب دون آخر هو تعصب لصاحب المذهب بالذات، لا تعصب للإسلام ودين الله، والمغالاة في ذلك لا تجوز على الإطلاق<sup>(١)</sup>. والاختلاف بين المسلمين في بعض الأصول غير الأساسية، كالإمامة، وفي بعض الفروع، هو اختلاف فقهي موجود في المذهب الإسلامي الواحد. وهو أمر طبيعي لاختلاف العقول في فهم النصوص وطرق الاستنباط، وهو لا يضير الدين في شيء، ولا يوجب

(١) محمد جواد مغنية، الإسلام مع الحياة، مرجع سابق، ص ٤٩ - ٥١. و: عبد القادر محمود، الإمام جعفر الصادق، مرجع سابق، ص ٨٩ - ٩٣.

تكفيراً عند جميع أصحاب المذاهب الفقهية، والعلماء الفقهاء: قديماً وحديثاً.

ولعل ظاهرة التكفير المقيمة المستجدة بين المسلمين في بلادنا العربية والاسلامية، وبصرف النظر عن مدى حجمها، وخطورتها، ونتائجها الكارثية البغيضة، هي نتيجة طبيعية لهذا التعصب لمذهب دون آخر، وهذه المغالاة في التدين المذهبي. وعلى القيادات الدينية بعامة، والحكومية بخاصة، في مختلف البلاد العربية والاسلامية، واجب التصدي لهذه الظاهرة بكل الوسائل الناجعة الكفيلة بالقضاء عليها. وقد نصت الآية ١٥٩ من سورة الأنعام في القرآن الكريم:

﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾.

وعن النبي ﷺ: - «ياكمم والغلو في الدين، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين».

- «هلك المتنطعون، هلك المتنطعون، هلك المتنطعون».

- «من تعصب فقد خلع ربة الايمان من عنقه».

والإمام علي بن أبي طالب لم يكفر أحداً من المسلمين. وحتى الذين حاربوه في «الجمل وصفين» لم يكفرهم. كما لم يكفر الخوارج الذين كفروه وحاربوه.

والإمام جعفر الصادق (٨٠، ٨٣ هـ - ١٤٨ هـ)، كما يقول عبد القادر محمود في كتابه: «الإمام جعفر الصادق رائد السنة والشيعة»: «كإمام شيعي، وفقه سني أكثر سنية من أهل السنة أحياناً، وكفقيه رائد للشيعة

والسنة معاً... يتفق مع عمه الإمام زيد بن علي في عدم تكفير أحد من الصحابة... ولا يكفر أبا بكر بالذات...»<sup>(١)</sup>.

والإمامان: أبو حنيفة النعمان، ومحمد بن إدريس الشافعي، لم يكفرا أحداً من أهل القبلة. والإمام مالك بن أنس - الذي رفض رغبة الخليفة هارون الرشيد في أن يحمل الناس جميعاً على الأخذ بمذهبه، قائلاً له: «يا أمير المؤمنين: اختلاف العلماء رحمة من الله على هذه الأمة. كل يتبع ما صح عنده، وكل على هدى وكل يريد الله تعالى» -، كان يرى أن من صدر عنه ما يحتمل الكفر من تسعة وتسعين وجهاً، ويحتمل الإيمان من وجه، حمل على الإيمان. والإمام أحمد بن حنبل لم يكفر أحداً إلا من جحد في الأصل فرائض الإسلام، أما من تركها تهاوناً وكسلاً، فإنه في مشيئة الله، إن شاء عذبه، وإن شاء عفا عنه<sup>(٢)</sup>.

وشيوخ الأشاعرة أبو الحسن الأشعري كان يصوب رأي جميع المجتهدين في الفروع، ولم يكفر أحداً من المسلمين، لأن الإسلام يجمعهم كلهم. والإمام الغزالي الأشعري الشافعي يقول في كتابه فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة: «وكيف ما كان، فلا ينبغي أن يكفر فريق من المسلمين غيره، ويجب على الفرق الإسلامية الابتعاد عن الغلو والإسراف في تكفير بعضها بعضاً». ولذا، فهو «لم يكفر أحداً من أهل القبلة»، ولم يكفر «الخوارج والمعتزلة والرافضة، معتبراً أنهم في محل الاجتهاد... وأن الخطأ في ترك ألف كافر في الحياة أهون عند الله من

---

(١) الإمام جعفر الصادق راند السنة والشيعه، مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، ١٩٧٠، ص: ١٢٩ و من المقدمة، و: ص ١٢٩ - ١٣٠.

(٢) عبد الحليم الجندي، أحمد بن حنبل إمام أهل السنة، دار المعارف بمصر، ط ٢، ١٩٨٥، ص ٣٦٥.

الخطأ في سفك محجمة من دم مسلم... والحجة في مواجهة كل مكفر مقابلة دعواه بدعوى خصومه من التكفيريين، وسؤاله من أين ثبت له أن الحق وقف عليه حتى قضى بكفر من يخالفه الرأي». وشيخ الإسلام، أحمد بن تيمية يقول - كما جاء في الجزء الخامس من مجموعة الرسائل والمسائل -: «لا يجوز تكفير المسلم بذنب فعله، ولا بخطأ أخطأ فيه، كالمسائل التي تنازع فيها أهل القبلة... والخوارج المارقون الذين أمر النبي ﷺ بقتالهم، قاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب... ولم يكفرهم... ولم يقاتلهم حتى سفكوا الدم الحرام، وأغاروا على أموال المسلمين... لدفع ظلمهم وبغيهم لا لأنهم كفار. ولهذا لم يسب حريمهم ولم يغنم أموالهم».

والسيد جمال الدين الأفغاني دعا المسلمين على اختلاف مذاهبهم للعودة إلى ينباع العقيدة الإسلامية: القرآن والسنة، وترك كل ما يخالفهما من آراء هي نتيجة لظروف تاريخية واجتماعية. وعلى العلماء الراسخين وهم روح الأمة أن يسارعوا إلى جمع كلمة المسلمين ورفض كل بدعة لا تنطبق على نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية. والشيخ عبد الرحمن الكواكبي رأى أن كل فرقة من المسلمين تعتقد أنها وحدها هي أهل السنة والجماعة، وأنها الفرقة الناجية، وأن سواها مبتدعة أو زائغة. والواجب يفرض على علماء الأمة المجتهدين أن يقاوموا التعصب لمذهب دون آخر، فيكون عملهم جامعاً لوحدة الكلمة.

والشيخ محمود شلتوت يقول في مقدمته لكتاب مجمع البيان في تفسير القرآن للعالم الإمامي أبي علي الطبرسي: «إن المسلمين ليسوا أرباب أديان مختلفة، إنما هم أرباب دين واحد، وكتاب واحد، وأصول واحدة، فإذا اختلفوا فإنما هو اختلاف الرأي مع الرأي، والرواية مع

الرواية، والمنهج مع المنهج، وكلهم طلاب الحقيقة المستمدة من كتاب الله وسنة رسول الله، والحكمة ضالتهم جميعاً...». وعندما تولى مشيخة الأزهر الشريف سنة ١٩٥٨، جعل تدريس المذهب الفقهي الجعفري ضمن منهج الفقه المقارن في كلية الشريعة بجامعة الأزهر، وأصدر فتواه المشهورة بجواز التعبد بهذا المذهب على غرار المذاهب الفقهية الأربعة المعروفة.

والشيخ الدكتور محمد سيد طنطاوي شيخ الجامع الأزهر الأسبق، قال في ندوة أقامتها دار التقريب بين المذاهب الإسلامية في حزيران ٢٠٠١ بالقاهرة: «إن الخلاف بين المذاهب ليس على ركن من أركان الدين ولا على أصل من أصوله، ولكنه خلاف في اجتهادات حول الفروع، ولكل إنسان الحق في أن يكون له رأي فيها.... والخلاف بالأمور الاجتهادية مشروع ومقبول ويحقق المصلحة». والشيخ الدكتور يوسف القرضاوي رئيس الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين يرى أن التكفير أشد خطراً على المسلمين من كل ما عداه. فالحكم بالكفر على من يقول: «لا إله إلا الله، خطيئة دينية، وخطيئة علمية، وخطيئة سياسية، والسنة النبوية تحذر أبلغ التحذير من اتهام مسلم بالكفر في أحاديث صحيحة مستفيضة...».

والشيخ الإمامي الشيعي، محمد جواد مغنية يقول: «إن الشريعة الإسلامية لها أصول مقررّة لا يختلف عليها مسلمان مهما كان مذهبهما، وإنما الخلاف والجدال بين المذاهب حصل فيما يتفرع عن تلك الأصول... ونصوص القرآن والسنة النبوية تنكر التعصب وتعهده من كبار السنيّات... إن السنة والشيعية طائفة واحدة حقيقة وواقعاً، لأن كتابهم واحد، وهو القرآن، لا قرآنان، ونبينهم واحد، وهو محمد، لا محمدان،

فكيف إذن يكفر بعض من الفريقين المسلمين إخوانهم في الدين؟...»<sup>(١)</sup>.  
والإمام الخامنائي، الولي الفقيه للجمهورية الإسلامية الإيرانية - وعلى غرار كل المراجع الدينية الشيعية في النجف الأشرف، قديماً وحديثاً، «يحرم النيل من رموز ومقدسات المسلمين السنة، ومن التعرض لزوجات النبي ﷺ أمهات المسلمين، وبخاصة للسيدة عائشة، ومن يفعل ذلك، يرتكب معصية كبيرة وحراماً».

رابعاً: إن الاسلام رسالة الله تعالى الأخيرة إلى الناس كافة. جاء ليكمل إرادة الله في استكمال هداية الإنسان إلى ما فيه خيره وكماله، وليس لنقض الشرائع التي سبقته، ولا نفيها، ولا لإرغام أهلها على ترك دينهم، واعتناقه. وقد جاء في الآيتين ٢٥٦ و ٢٨٥ من سورة البقرة، والآية ٤٨ من سورة المائدة، والآية ١٥٢ من سورة النساء، والآية ٩٩ من سورة يونس، والآية ١١٨ من سورة هود، أنه لا إكراه في الدين؛ وأن الرسول والمؤمنين به، يؤمنون بالله وملائكته، وكتبه ورسله؛ وأن الله تعالى لو شاء لجعل الناس كلهم أمة واحدة، ولآمن من في الأرض كلهم جميعاً.

وقد نصت الآية ٦٢ من سورة البقرة على أن المؤمنين واليهود والنصارى والصابئين، من آمن بالله واليوم الآخر، وعمل صالحاً، فلهم أجرهم عند ربهم، ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون. كما نصت الآية ١٧ من سورة الحج على أن الله تعالى هو الذي يفصل يوم القيامة بين المسلمين واليهود والنصارى والصابئين والمجوس والمشركين، لأنه هو وحده العالم بأحوالهم وأعمالهم.

والأصل في العلاقة بين المسلمين وغيرهم من أهل الكتاب

(١) دعوة التقريب بين المذاهب الإسلامية، مرجع سابق، ص ١٠٥، ١١٢، ١١٨.

والمشركين، هو: «السلم». فإذا اعتدي على المسلمين - كما جاء في الآيتين ١٩٠ و ١٩٤ من سورة البقرة، والآية ١٢٦ من سورة النحل - فإن عليهم مواجهة العدوان بواقعية، ورد الاعتداء بمثل ما اعتدي عليهم، أي ردهم على أذى أعدائهم بالقدر نفسه الذي نالهم من أذاهم. بيد أن الله تعالى يعدهم بالخير والثواب في الآخرة إن هم صبروا على أذى أعدائهم، ولم يبادلوههم بالمثل.

وقد نصت الآيتان ٦١ - ٦٢ من سورة الأنفال على أن يجنح النبي والمسلمون للسلم إن جنح المشركون المعتدون للسلم، حتى ولو كانوا في ذلك مخادعين. ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّيِّعُ أَلِيمٌ﴾ (٦١) وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ هُوَ الَّذِي أَتَاكَ بِنُصْرِهِ، وَبِالْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٢﴾. كما نصت الآية ٨ من سورة الممتحنة على أن الله تعالى لا ينهى المسلمين عن صلة ونصرة غيرهم، والاقساط إليهم، سواء كانوا من أهل الكتاب أو من المشركين، الذين لم يقاتلوهم، ولم يخرجوهم من ديارهم...

واتهام المستشرق الصهيوني الأمريكي المعاصر، برنارد لويس، الاسلام: بأنه دين يفرض الحرب على كل من هو غير مسلم، حتى يدخل في الإسلام، أو يخضع له ويدفع الجزية وهو صاغر، استناداً إلى الآية ٢٩ من سورة التوبة: ﴿فَقَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾، هو اتهام ظالم وباطل. فهذه الآية نزلت في السنة التاسعة للهجرة، والنبي يستعد لمواجهة حشود الروم في تبوك ومن حالفهم من أهل الكتاب من نصارى دمشق، واليهود الذين أجلاهم النبي من المدينة واستقروا في منطقة أزروعات على حدود

الشام. وإذن، فهذه الآية تتعلق بالروم الاعداء، وبيعض أهل الكتاب، وبخاصة اليهود منهم، الذين تأمروا على المسلمين، وتحالفوا مع أعدائهم الذين كانوا يستعدون للانقضاض على دولة المسلمين بالمدينة، لأن حرف «من» في الآية المذكورة يفيد التبعية، وهي آية تتضمن حكماً خاصاً لسبب خاص. وقد جاءت بصيغة العموم وأريد بها الخصوص على غرار الكثير من الآيات القرآنية. وما يدل على أن مقصود هذه الآية ليس عموم أهل الكتاب وإنما بعضهم فقط، هو قول الله تعالى في الآيات ١١٣ - ١١٤، ١٩٩ من سورة آل عمران: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ ءَاتَاءَ آلِيلٍ وَهُمْ يَسْتَحْذِرُونَ ﴿١١٣﴾ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ أُولَٰئِكَ فِي الْخَيْرَاتِ وَأُولَٰئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴿١١٤﴾﴾. ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ خَشِعِينَ لِلَّهِ لَا يَشْتَرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ إِنَّكَ اللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴿١١٥﴾﴾.

وكلمة الجزية الواردة في الآية، تعني الجزاء. جزاء الحراة التي يقوم بها بعض أهل الكتاب ضد المسلمين، وليس لكونهم كفاراً أو غير مسلمين. وهذه الجزية التي فرضت في الماضي على بعض أهل الكتاب، وبخاصة اليهود منهم، لا وجود لها اليوم في البلاد العربية والإسلامية. وقد فسرها الفقهاء المسلمون بأنها كانت في الحقيقة بدلاً مالياً من قبل أهل الكتاب، مقابل إعفائهم من فريضة الجهاد ونفقاته [الجندية] الواجبة على المسلمين، من أجل حماية الدولة الإسلامية، ولقاء عضويتهم الكاملة في المجتمع الإسلامي على قدم المساواة مع المسلمين. وهي تسقط عن أهل الكتاب كافة إذا رضوا بالقتال مع المسلمين دفاعاً عن أنفسهم وأموالهم. وعن الدولة الإسلامية [أي الوطن]. وفي هذا الصدد

يقول الشيخ محمد رشيد رضا في الجزء العاشر من تفسير المنار: «إنه لم يكن يحق للمسلمين أن يجبروا أهل الذمة على القتال إلى جانبهم في حال من الأحوال. بل الأمر بيدهم، إن رضوا بالقتال عن أنفسهم وأموالهم عُفوا من الجزية. وإن أبوا أن يخاطروا بالنفس فلا أقل من أن يسامحوا بشيء من المال، وهي الجزية». كما يقول الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي في كتابه غير المسلمين في المجتمع الاسلامي<sup>(١)</sup>: «لم تقرر جزية الرؤوس على النصارى الاغريق الذين أشرفوا على القناطر التي أمدت القسطنطينية بماء الشرب، ولا على الذين كانوا في حراسة مستودعات البارود في تلك المدينة، نظراً إلى ما قدموا للدولة من خدمات. ومن جهة أخرى أعفى الفلاحون المصريون من الخدمة العسكرية، على الرغم من أنهم كانوا على الاسلام، وفرضت عليهم الجزية في نظير ذلك....».

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة والملاحظة، إلى أنه بتاريخ نهار الجمعة الواقع في ٢٨/١٢/٢٠١٢، خطب الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي في جموع آلاف المصلين في الجامع الأزهر الشريف، قائلاً: إن المصريين: العلمانيين، والليبراليين، والمسيحيين، والمسلمين، كلهم: متدينون، وإخوة في المواطنة. وقد ساهموا جميعهم جنباً إلى جنب، في انتصار الثورة المصرية على النظام البائد؛ داعياً إياهم إلى المحافظة على الوحدة الوطنية من أجل بناء مصر الجديدة. وقد لقي خطابه تقديراً كبيراً واستحساناً عند جميع المصريين، وبخاصة لدى وسائل الإعلام المصرية الليبرالية التي أشادت كثيراً بمضمونه، قائلة: إنه يمثل «نقطة نوعية» في بعض آرائه.

(١) مرجع سابق، ص ٥٨ [نقلاً عن توماس سميث...].

## صدر للمؤلف

- ١ - الخطاب الغربي المعاصر تجاه الإسلام والمسلمين، ط بيروت، دار الهادي، ٢٠٠٩م.
- ٢ - فلسفة ديكرارت ومنهجه - دراسة تحليلية ونقدية - ط٤، بيروت، دار الطليعة، ٢٠٠٦م.
- ٣ - الإسلام والحضارة - أضواء على مظاهر التخلف في العالم العربي وعوامل تقدمه - بيروت، دار الهادي، ٢٠٠٤م.
- ٤ - العقل والشرعية - مباحث في الإبتمولوجيا العربية الإسلامية -، ط٢، بيروت، دار الطليعة، ٢٠٠٣م.
- ٥ - أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، ط٣، بيروت، دار الطليعة، ٢٠٠٣م.
- ٦ - وهم الحب والعمر، بيروت، دار البراق، ٢٠٠٣م.
- ٧ - الشمسية في القواعد المنطقية - تقديم - تحليل - تعليق - تحقيق -، بيروت، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٨م.
- ٨ - بدايات التفلسف الإنساني - الفلسفة ظهرت في الشرق -، بيروت، دار الطليعة، ١٩٩٤م (نافذ).
- ٩ - مدخل إلى علم المنطق - المنطق التقليدي -، ط٤، بيروت، دار الطليعة، ١٩٩٤م (نافذ).
- ١٠ - الاجتهاد والمنطق الفقهي في الإسلام، بيروت، دار الطليعة، ١٩٨٧م.
- ١١ - الشورى - طبيعة الحاكمة في الإسلام -، بيروت، دار الأندلس، ١٩٨٤م (نافذ).

- ١٢ - من أعلام الفكر الفلسفي الإسلامي، بيروت، الدار العالمية، ١٩٨٢م (نافد).
- ١٣ - آراء نقدية في مشكلات الدين والفلسفة والمنطق، بيروت، دار الأندلس، ١٩٨١م (نافد).
- ١٤ - من وحي الحسين - إلتزام وثورة -، بيروت، مؤسسة الكتاب، ١٩٨١، (نافد).
- ١٥ - فكر سيد قطب الديني والسياسي، ط٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٧٩م (نافد).

## الفهرس

٣	..... الاهداء
٥	..... المقدمة

### الفصل الأول

#### العقل والايمان عند العلماء المسلمين والفلاسفة

٣١	..... أولاً - العقل
٣١	..... معنى العقل
٣٢	..... العقل في اللغة
٣٢	..... العقل في الفلسفة الاسلاميه ومراتبه
٣٥	..... العقل في الفلسفة الغربية
٣٧	..... العقل في القرآن الكريم
٤٦	..... العقل في السنة النبوية
٤٧	..... العقل عند العلماء المسلمين والكلاميين
٥٧	..... العقل عند المسلمين الإمامية
٧٣	..... ثانياً - الإيمان
٧٣	..... الإيمان في اللغة والشرع وعند الكلاميين
٨٠	..... الإيمان في القرآن الكريم
٩٠	..... درجات الإيمان ومنازل المؤمنين في القرآن الكريم والسنة النبوية ..
٩٣	..... العلاقة بين الإيمان والعقل

## الفصل الثاني

### الايمان والتكفير عند الكلاميين والفقهاء المسلمين قديماً وحديثاً

- رأي الخوارج ..... ١٠٥
- رأي الحسن البصري ..... ١١١
- رأي واصل بن عطاء الغزال وأصول مذهب المعتزلة العقلي ..... ١١٣
- رأي الإمام أحمد بن حنبل وأصول مذهب السلفية ..... ١٢٠
- رأي أبو الحسن الأشعري ومذهب الوسطي بين المعتزلة والسلفية .. ١٢٢
- رأي الإمام الغزالي الأشعري ..... ١٢٤
- معاني الايمان عند الغزالي ..... ١٢٥
- المراد بالايمان والاسلام في اللغة عند الغزالي ..... ١٣١
- المراد بالايمان والاسلام في الشرع عند الغزالي ..... ١٣١
- المحكم الشرعي فيهما في الدنيا والآخرة عند الغزالي ..... ١٣٣
- الغزالي وأصحاب الفرق الكلامية ..... ١٣٦
- الغزالي والمرجئة ..... ١٣٦
- الغزالي والمعتزلة ..... ١٣٧
- الغزالي والمجسمة ..... ١٤٠
- الاسلام والزندقة عند الغزالي ..... ١٤١
- الغزالي والإمامة، ومن يجب تكفيره من الفرق الاسلامية ..... ١٤٨
- موقف الغزالي من مبدأ السببية عند الفلاسفة المسلمين ..... ١٥٤
- آراء بعض العلماء المسلمين قديماً وحديثاً في قضية الايمان والتكفير ..... ١٧١
- رأي الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي في ظاهرة التكفير ومن يستحق ..... ١٧٧
- رأي الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي في العلاقة بين المسلمين

### الفصل الثالث

#### الأصولية الاسلامية - معناها ومبادئها

- أولاً - معنى الاصولية في اللغة وفي الاسلام ..... ١٩٣
- التعريف الفرنسي للأصولية ..... ١٩٣
- التعريف الانكلوسكسوني للأصولية ..... ١٩٦
- تعريف الأصولية عند المفكرين المسلمين ..... ١٩٧
- خلاصة ..... ٢٠٠
- الاصول الدينية للأصولية الاسلامية المعتدلة والاصولية التكفيرية ..... ٢٠١
- المبادئ السياسية للأصولية الاسلامية المعتدلة والأصولية  
التكفيرية ..... ٢٠٥
- المبادئ الفكرية والثقافية للأصولية الدينية السياسية المعتدلة  
والأصولية التكفيرية ..... ٢٠٩
- الجذور الفكرية والثقافية للأصولية الاسلامية المعتدلة والأصولية  
التكفيرية ..... ٢٢٨ - ٢١٢

### الفصل الرابع

#### الذات والآخر في الاسلام وفي التاريخ الثقافي الغربي

أولاً - صورة العلاقة بين الذات والآخر في التاريخ الثقافي الغربي

- الأوروبي - الأمريكي ..... ٢٣١ - ٢٥٣
- ثانياً - الذات والآخر في الاسلام ..... ٢٥٣
- صورة الإنسان عامة (الذات والآخر) في الإسلام ..... ٢٥٣
- صورة الآخر - من أتباع الأديان السماوية - في الاسلام ..... ٢٥٧
- صورة الآخر - من غير أتباع الأديان السماوية - في الإسلام .... ٢٦٠

٢٦١	.....	- صورة العلاقة بين الذات والآخر: المسلم وغير المسلم
٣٠٤	٢٨٣ -	- الجزية في الإسلام، وموقف بعض الأخوة المسيحيين منها
٣٠٥	.....	الخاتمة
٣١٥	.....	صدر للمؤلف
٣١٧	.....	الفهرس



